

الخروج من الازمة النظرية للراسمالية

د. محمد سليم وهبه

مجلة المستثمرون، العدد 80، تشرين الثاني 2008، ص 50

تطور الاقتصاد حتمية تاريخية تتفاعل مع تطور مفاهيم المجتمعات، وتكون الازمات منطلق محفز لوضع قواعد جديدة لتنظيم الشوائب التي نتجت عن تطبيق القواعد النظرية.

الازمات المالية التي انطلقت من الولايات المتحدة في الاثنيتين الأسود الذي واجه العالم في 2008/9/15 مع انهيار مؤسستين ماليتين عملاقتين هما مصرف ليمان برذرز LEHMAN BROTHERS وميرل لينش MERRILL LYNCH، هو تكرار لأزمات الاقتصاد الرأسمالي منذ الاثنيتين الأسود عام 1929 وانهيار البورصات الأمريكية حينها، والاثنيتين الأسود في عام 1987 والاثنيتين الأسود في 1997 في آسيا.

الصراع العقائدي بين الشيوعية والراسمالية والذي تفاقم بعد الحرب العالمية الثانية، ترك نوعا من التوازن التبادلي على صعيد عالمي، ما كبح الانفلات المتطرف لكل من النظامين، ومع سقوط الشيوعية في بداية التسعينات بعد ان عزلت النظرية الماركسية الطموح الانساني عن الية الانتاج، وحرمته من الحوافز في توزيع الثروة لمن يحتاج اليها بغض النظر عن الانتاج، وعن القدرة في الابداع، تحت شعار لكل يعمل ولكل ما يحتاج، فيتساوى في ذلك من يعمل ومن لا يعمل، حتى ولو كانت قدراته المهنية والانتاجية والابداعية تتخطى في حدودها سقوف الانتاج العليا.

وبما ان قاعدة الاقتصاد في الماركسية هي العمل، ومع تراجع العمل في طموحات العامل مع عدم تحقيق ايراد محفز للانتاج مقابل العمل الفعلي، ويسقط خصوصية العامل في الابداع والانتاج سقطت النظرية.

في المقابل كان اقتصاد السوق في ميكانيكية الحوافز، يعطي للحوافز الانسانية دون حدود، تاركا العنان للجشع الانساني الساعي دائما وراء الثروة والمال، ومع سقوط الشيوعية واستئثار رأس المال بالسلطة المطلقة للثروة، ومع العولمة وحرية انتقال رأس المال والاشخاص، وسيطرت الشركات المتعددة الجنسيات على القرار السياسي، تم حماية الحوافز تحت غطاء حماية الحرية، فتحوّلت الحوافز الى احتكارات جشعة هدفها المال والثروة.

بذور الأزمات الرأسمالية والتي برزت الى العلن منذ آب 2007، تجد جذورها في عام 1971 عندما قامت الولايات المتحدة الاميركية بفك الارتباط بين الدولار الأمريكي وبين الذهب، وكان ذلك بمثابة إعلان عن مرحلة جديدة للنظام الرأسمالي هي مرحلة الليبرالية الاقتصادية وتراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

بداية شهد العالم سلسلة من الازمات الدورية طيلة السنوات المئتين الماضية، وبعد كل من أزمات 1876 و 1929 و 1971 و 1997-1998 و 2001، كان النظام العالمي يوازن الدورة التقليدية المتقلبة بين انتعاش - ركود - انتعاش، ولغاية الازمة الحالية التي يمكن ردها الى صنفين من الاسباب:

1- اسباب مباشرة : تتعلق بالوضع التاريخي الاقتصادي و المالي الامريكي والمنتد منذ فترة طويلة و حتى الان وتتجلى بما يلي:

أ- ان الأزمة الزاهنة مغايرة نوعا ما عن الأزمات السابقة، حيث بدأت الولايات المتحدة في سبعينات القرن العشرين، بعملية عدم التصنيع (deindustrialization) ، انتقلت بموجبها من الاعتماد على الأسواق المحلية - القومية إلى الاطار العولمي عبر نقل الصناعات الثقيلة الملوثة إلى الصين والهند وغيرها. وترافق ذلك مع تحرير أسواق المال ونزع كل القيود المنظمة لها، مما أدى إلى هجرة جماعية للرسميل إلى الجنّات الآسيوية، وأيضاً إلى تقسيم عمل دولي جديد:

- التكنولوجيا المتطورة والبحث والتطوير عن السلع والادوات والمشتقات المالية في المراكز الرأسمالية.

- العمليات الصناعية التقليدية في الأطراف.

هذا التطور ادى إلى توسّع هائل للأسواق المالية التي تعولمت بسرعة، فبات القطاع المالي في بريطانيا، على سبيل المثال، مسؤولاً عن نصف النمو الاقتصادي، وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع المالي - العقاري في أمريكا حتى عام 2006، وكلا القطاعين اعتمدا بشكل كامل على المضاربة وليس على الاقتصاد الحقيقي.

إن ظاهرة سيطرة الطبقة المالية - المصرفية حولت الانتاج من نظام اقتصادي يستند إلى قواعد تنظيمية واضحة، إلى نظام مراهنه، يقوم على مبدأ المخاطرة الكبيرة لتعظيم الأرباح.

ب - سلسلة الاحداث المالية التي حدثت في امريكا واوروبا من شباط 2007 حتى الان، تشير الى أن الأزمة المالية الأمريكية - العالمية الجديدة ليست أزمة عابرة، بل مرحلة حتمية لم يتفاجىء المراقبين الماليين و الاقتصاديين بها.

2- اسباب غير مباشرة تتمثل فيما يلي :

- انشغال الادارة الامريكية بالسياسات الخارجية و الهيمنة و الذي نتج عنهما اهمال للوضع الداخلي.

- توظيف الموارد الاقتصادية الامريكية بما يخدم سياساتها الخارجية وذلك على حساب اهمال المراقبة و المتابعة لاحوال الاوضاع الداخلية المالية والاقتصادية.

وما اكده غرينسبن الرئيس للبنك المركزي الامريكي طوال 19 عاما حتى 2006 حيث اعلن انه لا شك في انه لم يواجه امرا مماثلا وهو لم ينته بعد والازمة ستستغرق مزيدا من الوقت،

وما تستخدمه الادارة الامريكية حاليا من اصدار سندات و ضخ اموال هائلة في السوق متجاهلة مسألة التضخم ما هي الا معالجة مؤقتة وليس حلا للمشكلة.

بالاضافة الى أن الأزمة المالية الراهنة هي أزمة في صميم الرأسمالية ومراحل تطورها، فهي تطل الثقة التي يفترض ان يحصل عليها المستثمر لتوظيف امواله، وتاكيدا لذلك أعلن ولاية نيويورك بأنها ستقاضي شركة (ميريل لينش)، كإجراء وقائي بسبب إخفاقها في إدارة الأوراق المالية ذات المخاطر العالية، كما أكد بنك (يو بي إس) السويسري موافقته على إعادة شراء ما قيمته نحو 20 مليار دولار من السندات التي انهارت قيمها خلال أزمة الائتمان، ويدفع غرامة مقدارها 150 مليون دولار، وأعلنت شركة (سي تي غروب) بأنها ستعيد شراء ما قيمته 7 مليارات دولار من أوراق الدين المالية أي السندات ودفع غرامة مقدارها 100 مليون دولار لتسوية تهم تتعلق بتضليل مجموعة من المستثمرين بشأن مخاطر تلك الديون، فكيف للمستثمر الدولي والمراقب، الذي يملك رأسمالا يتوجه به الى المكان الآمن.

إن الأزمة انتشرت بتشابكها فوصلت إلى كافة دول العالم، فمن اليابان إلى روسيا إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية سارعت المصارف المركزية إلى التدخل وضخ السيولة في الأسواق سعياً منها لتطويق الأزمة والتقليل من أثارها على الاقتصاد العالمي.

وفي وطننا العربي تتأثر الاقتصاديات العربية بهذه الأزمة وخاصةً تلك الاقتصاديات المفتوحة أمام تقلبات الاقتصاد العالمي، فقد تعرضت أسواق المال في الدول العربية خلال السنتين الأخيرتين، وبعد أزمة الرهون العقارية، إلى تراجع كبير وتذبذبات في مؤشرات الأسواق المالية، وخسرت الأسواق المالية العربية مئات المليارات من الدولارات، وقد أعلن في الإمارات العربية المتحدة لوحدها أن خسائرها تجاوزت الـ 300 مليار درهم إماراتي، ولا بد من الإشارة إلى أن الأموال العربية المودعة في المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية والتي تقدر بأكثر من 1400 مليار دولار، دون احتساب الاستثمارات العربية سواء للأفراد أو للصناديق السيادية العربية أو شركات الاستثمار العربية في الغرب، والتوقعات أنها ستمنى بخسائر كبيرة.

وبخلاصة الوضع انه مع بداية عام 2007 بدأت في الظهور أزمة الاقتصاد الأمريكي عبر أزمة الرهن العقاري، أو ما سميت بالقروض السيئة، ما أدى إلى تدهور أوضاع المصارف وشركات التمويل العقاري الأمريكية بسبب عدم قدرتها على تحصيل القروض من المدينين، مما خلق أزمات سيولة لدى هذه المؤسسات المالية، الأمر الذي أدى في مرحلة تالية إلى ظهور حالات الإفلاس، فبلغ عدد المؤسسات التي أفلست أو قريبة من الإفلاس في أمريكا إلى حوالي 120 مؤسسة مالية.

الأزمة الناجمة عن الفراغ العقاري تأتي إذن على خلفية من:

1- أزمة اقتصادية عامة لها مظاهر عديدة تبدو معها الولايات المتحدة كدولة تعيش بأفضل مما نتيجته لها قدراتها الحقيقية. فهناك مديونية حكومية تتزايد باستمرار وصلت في العام 2007 إلى حوالي 9 تريليونات دولار (مقابل أقل من 4 تريليونات في نهاية الثمانينات)، عجز تجاري مزمن منذ العام 1971 وصل في العام 2006 إلى 758 مليار دولار، وعجز في الميزانية قدر سنة 2008 بأكثر من 455 مليار دولار.

2- أزمة سياسية عامة نجمت من تهور وأخطاء ارتكبتها إدارة المحافظين الجدد وأفقدت الولايات المتحدة مصداقيتها ومكانتها الأخلاقية.

وإذا صحت القراءات المبسطة هذه لأسباب وتداعيات الأزمة البالغة التعقيد، يمكننا أن نستنتج منها ثلاث حقائق على جانب كبير من الأهمية:

الحقيقة الأولى: أن الأزمة قد تبدو في ظاهرها مالية - اقتصادية لكنها في جوهرها سياسية - اجتماعية.

الحقيقة الثانية: أن لهذه الأزمة بعدين مرتبطتين ومتداخلين لا يمكن فهم أي منهما بمعزل عن الآخر، أحدهما يتعلق بالصراع السياسي والاجتماعي الدائر على الساحة الأميركية، والآخر يتعلق بصراع وموازن القوى العالمية.

الحقيقة الثالثة: من المرجح أن يكون لهذه الازمة تأثير كبير ليس فقط على هيكل النظام الدولي وموازن القوة فيه ولكن أيضا على مستقبل النظام الرأسمالي نفسه.

ورغم مظاهر قلق يصعب إخفاؤها، ما زالت الادارة الاميركية تؤكد أن الأزمة الحالية هي مجرد أزمة دورية عابرة، شأنها في ذلك شأن الأزمات العشر السابقة التي واجهت النظام الرأسمالي خلال المئة عام الأخيرة وخرج منها في كل مرة سليما معافى، بل أقوى مما كان عليه. غير أن هذا الاستنتاج يبدو متعجلا بعض الشيء لأن الأزمة الحالية تبدو مختلفة عن سابقتها من زاويتين على الأقل:

الأولى، أنها تأتي في مرحلة متقدمة من مراحل تطور النظام الرأسمالي والذي دخل مرحلة الكونية ولم يعد أمامه حيز إضافي يستطيع أن يتمدد فيه ويصدر إليه تناقضاته.

الثانية، انفجار الأزمة في قلب الاقتصاد الأميركي، أقوى حلقات النظام الدولي، بعد أن بدأت تظهر عليه علامات وهن وإرهاق ينذران بالأفول.

إن خطورة الوضع في أمريكا تكمن في الآتي:

1- ضرورة تدخل الدولة، وهذا يعني استخدام الأموال الحكومية في المعالجة مما يعني أن وزارة الخزانة الأميركية والاحتياطي الفيدرالي سيستخدمان أموال الخزانة الأميركية في مساعدة هذه المؤسسات وشراء القروض العقارية والأصول المشكوك فيها لدى المصارف والمؤسسات المالية.

2- سيؤدي الوضع إلى مزيد من عجز الموازنة الأميركية وإلى ازدياد معدلات التضخم وأسعار الفائدة.

3- ستزداد مديونية أمريكا، وهي حالياً الأعلى في العالم إذ أصبحت مع خطة إدارة الرئيس بوش في 12 تشرين اول 2008 تبعا لساعة الدين الوطنية في الولايات المتحدة ما يعادل 10,276 تريليون دولار.

و الإجراءات المتخذة على صعيد رفع الحد الأدنى لضمان الودائع من المصارف المركزية، وشراء اسهم الشركات المالية المتعثرة، ستسهم في تهدئة الأسواق المالية لفترة محدودة، كون المشكلة لا تزال في بدايتها، ويخشى من عودة الازمة من جديد كون الخلل قائم في بنية النظام والمعالجة حالياً تتم للنتائج وليس للأسباب، ويؤكد خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن الأسوأ لم يأت بعد.

وبتحليل المعطيات يمكن استنتاج ان أسباب الأزمة تكمن في النظرية الرأسمالية ذاتها، وفي تخلي الدولة عن دورها الرقابي الحيادي لصيانة النظم المالية والمصرفية والسيولة، وتكفي الإشارة إلى أن من معالم أزمة الليبرالية الرأسمالية، الدلالة أن قيمة الإنتاج الحقيقي في العالم بلغت 48 تريليون دولار، بينما بلغت قيمة الأصول في العالم حوالي 144 تريليون دولار ، أما قيمة التعاملات في الأوراق المالية والمشتقات المالية فقد وصلت إلى حوالي 516 تريليون دولار في نهاية عام 2007 وقد تضاعفت 500 مرة عن عام 2001، ما يشير إلى ضعف الوظائف الرقابية للسلطات النقدية والأجهزة الحكومية في العالم، والثغرة الكبيرة التي قد يحتاج إليها العالم لردئ الهوة ما بين الاقتصاد الحقيقي والوهمي.

وبرأينا المشكلة تكمن في النظرية الرأسمالية نفسها والتي تعتمد على السوق في مادية العرض والطلب دون وجود نظم ومعايير لهذه المادية، ونرى للخروج من الازمة ضرورة عقد مؤتمر دولي جديد على غرار مؤتمر بريتون وودز Bretton Woods عام 1944 تكون مهمته صياغة نظام مالي عالمي جديد يمكن ان تكون قواعده النظرية مبادئ النظام المالي الاسلامي، ويعتمد على الاقتصاد الفعلي في بنيانه، فلا مراهنه على المضاريات، ولا يمكن المتاجرة مع قيمة مضافة بما لا يدفع ثمنه بالكامل، ولا يمكن التعاقد على انتاج قبل التأكد من مقومات الانتاج ان صناعيا او زراعيا، يكون في النظام دور واضح للدولة عبر السياسات النقدية والمالية في حماية الاقتصاد العالمي والحد من تدهوره وآثار ذلك على البشرية وخاصة الفقراء منها.